الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

المؤتمر السابع 30 سبتمبر و 1 و2 أكتوبر 2016

# التقرير الأدبي
# 2016

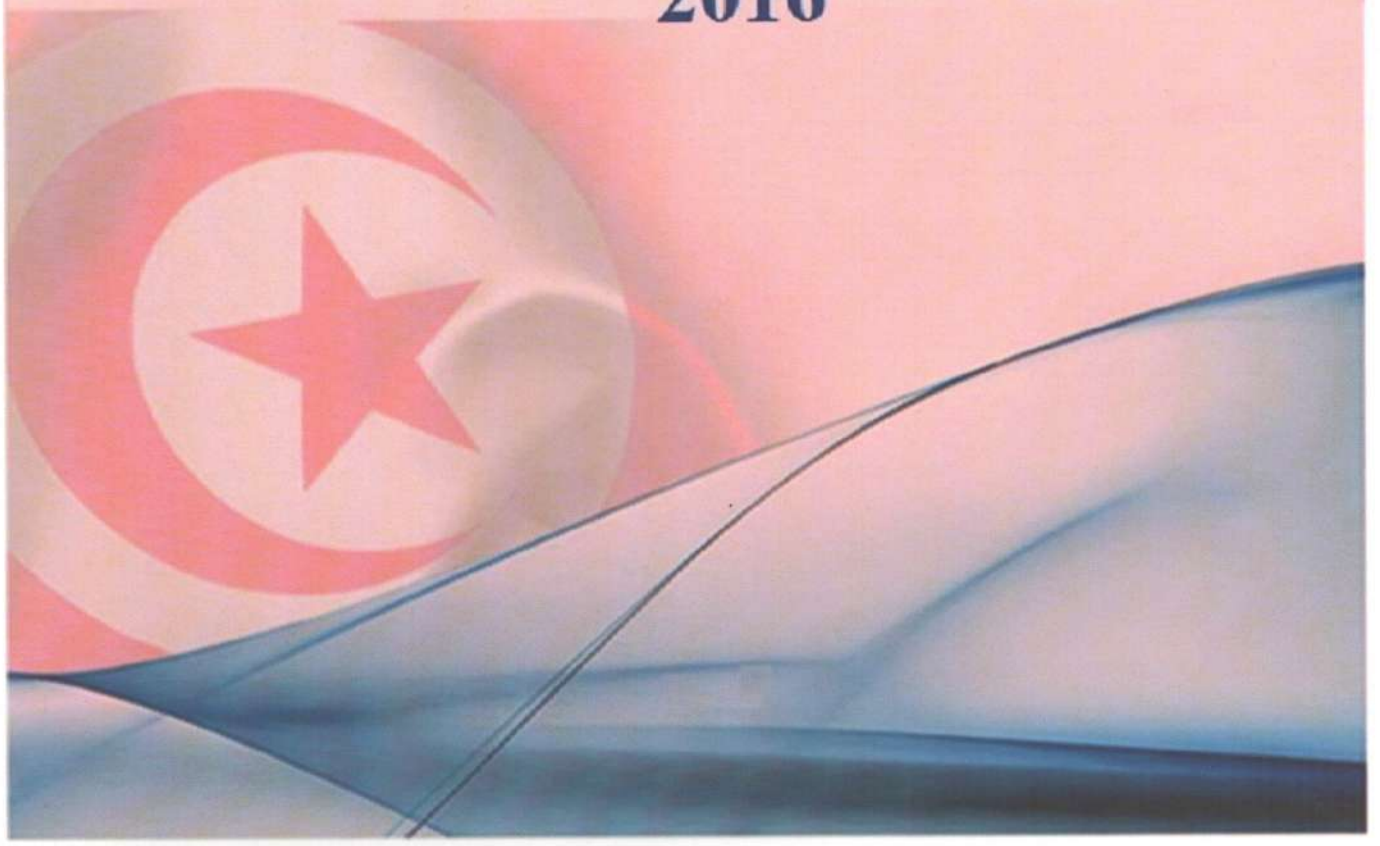

# الفهـــــرس

الصفحة

مقدمـــــة ..... 1
I- إعادة بناء هياكل الرابطة ..... 1
1- الإنخراطات وإعادة هيكلة الفروع ..... 1
2- إجتماعات الهيئة المديرة والمجلس الوطني ..... 3

II- العلاقة مع السلطة ..... 4
1- الرابطة قوة إقتراح ..... 5
2- الرابطة قوة ضغط ..... 6
3- الرابطة قوة إحتجاج ..... 7

III- العلاقة مع المجتمع المدني والنشاط المشترك ..... 8
1- العلاقة مع المجتمع المدني التونسي ..... 8
2- العلاقات الدولية ..... 11

IV- نشاط الرابطة ..... 13
1- في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان ..... 13
2- في مجال الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية ..... 14
3- ملف الرش بسليانة ..... 14
4- رصد الإنتهاكات التي طالت أهل الفكر والإعلام والصحافة والتضامن مع الضحايا. 15
5- رصد الإنتهاكات التي طالت الحرمة الجسدية والمعنوية والتضامن مع الضحايا.... 16
6- في مجال النضال من أجل إقرار المساواة وحقوق الإنسان ..... 18
7- في مجال الدفاع عن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والثقافية ..... 20

V- في الإعلام والإتصال وعلاقة الهيئة المديرة والفروع ..... 23

Tél: 71 258 000
Fax: 71 257 007
contact@ltdh.tn

# التقرير الأدبي 2016

## المقدمة

الإخوةُ الأعزّاء المناضلون الأوفياء
تحية رابطية حقوقية
نعرض عليكم اليوم التقرير الأدبي

حين انعقد المؤتمر الوطني السادس للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أيام 9 و10 و11 سبتمبر 2011 وتمت مناقشة "وثائق الرابطة والنظر في مشروع تنقيح القانون الأساسي ومشاريع اللوائح والمصادقة عليها لم يكن أحد يتوقع أن تشهد البلاد عدة إنتكاسات وإغتيالات طالت السياسيين والعسكريين والأمنيين والمواطنين عموما ولم يدُر ببال أيّ كان من المؤتمرين أن مسألة إعادة هيكلة الرابطة وعصرنتها ليست بالأمر الهين بل إنها مسألة شائكة.

## I- إعادة بناء هياكل الرابطة

### 1) الإنخراطات وإعادة هيكلة الفروع

إن غلق باب الإنخراطات في الرابطة يعود إلى سنة 1994. خوفا من إغراق الرابطة وإفتكاكها من الداخل عن طريق إنخراطات موالية للسلط القائمة آنذاك.

وبالتالي مضت 17 سنة كاملة وباب الإنخراطات الجديدة موصد أمام الشباب والنساء والكفاءات مما جعل سن الأغلبية المنخرطة تتجاوز الخمسين والمعدل العمري 54 سنة. فبقيت الرابطة تجدد الإنخراطات القديمة فقط.

لقد خصصت الهيئة المديرة الجديدة العديد من إجتماعاتها للنظر في مسألة الإنخراطات ومقاييسها وقدمت مشروعا لتنقيح النظام الداخلي تنفيذا لقرارات المؤتمر السادس. وتم تدارسه وإقراره خلال المجلس الوطني المنعقد يومي 8 و9 أفريل 2012 بتونس.

وتضمن الفصل الأول شروط الإنخراط في الرابطة وتتمثل في أن يكون طالب الإنخراط :

1) متوفرا على الشروط التالية :
- أن يكون بالغًا سن الرشد القانونية.
- أن يكون قاطنا في دائرة الفرع أو يشتغل بها.
- لم يصدر في شأنه حكم بات من أجل جريمة ماسة بحقوق الإنسان .
- أن يكون ملتزما بميثاق الرابطة وقانونها الأساسي ونظامها الداخلي.
- أن يتقدم بطلب فردي في شكل استمارة إلى هيئة الفرع التي يرجع لها بالنظر أو إلى الهيئة المديرة

والموافقة على إسناد الانخراط أو رفضه يتم من طرف الهيئة المديرة بالتنسيق مع هيئة الفرع المعنية وعلى هيئات الفروع إحالة كافة مطالب الانخراط إلى الهيئة المديرة للبت فيها بقرار معلل.

2) موافقة الهيئة المديرة على طلب الانخراط بالنسبة إلى الأشخاص المقيمين في منطقة ليس بها فرع
3) الدفع المنتظم للاشتراك السنوي الذي تحدده الهيئة المديرة.

كما نص الفصل السابع جديد على ما يلي :

يمارس كل فرع نشاطه ويتخذ المبادرات المتصلة بالتعريف بمهام الرابطة وأهدافها والدفاع عن الحريات ونشر ثقافة حقوق الإنسان في حدود دائرته الترابية، ويقع إعلام الهيئة المديرة مسبقا بكل النشاطات كمساندة الفروع الأخرى أو مشاركة فروع أخرى أو منظمات أو جمعيات أو هيئات المجتمع المدني الوطنية والدولية دون أن يكون لها الحق في الإنخراط فيه ، ولا يمكن للفروع تأسيس جامعات فيما بينها.

و يجب على كل فرع في أنشطته ومواقفه إحترام ميثاق الرابطة وثوابتها والشرعة الدولية لحقوق الإنسان

وعلى إثر تلك التنقيحات بادرت الهيئة المديرة بفتح باب الإنخراط سواء بالنسبة للتجديد أو الإنخراطات الجديدة وأعدت نماذج للمطالب ووثيقة إلتزام يمضي عليها طالب الإنخراط وتم إرسال تلك الوثائق إلى هيئات الفروع لتوزيعها على طالبي الإنخراط مصحوبة بالوثائق الأساسية للرابطة من ميثاق وقانون أساسي ونظام داخلي وتعهد أعضاء الهيئة المديرة بمساعدة هيئات الفروع بالنسبة لمسألة الإنخراطات كل حسب الفرع الذي ينتمي إليه.

إلا أنه أتضح أن مسألة الإنخراطات لم تكن سهلة ومريحة بل خضعت لعدة تجاذبات وسعى بعض أعضاء الهيئات القديمة للفروع إلى توزيع الإنخراطات حسب الولاءات الشخصية أو السياسية والفكرية كما أن عديد طالبي الإنخراط من الطلبة والعاطلين عن العمل لاحظوا بأنهم عاجزون عن تسديد معلوم الإنخراط (30 دينار) فأقرت الهيئة المديرة بصفة إستثنائية النزول بمعلوم الإنخراط بالنسبة للعاطلين عن العمل والطلبة إلى عشرة دنانير فقط.

أما بالنسبة لتجديد هيئات الفروع فلقد أشرف على المؤتمرات أعضاء الهيئة المديرة وحرصوا على إنجاحها وشهدت بعض هيئات الفروع تجاذبات عديدة وعدم وفاق في تركيبتها وتأخرت مؤتمرات بعض الفروع مرارا عديدة حتى أن مؤتمر فرع باجة تم عقده يوم 2 سبتمبر 2016 قبل المجلس الوطني الأخير الذي انعقد يوم 3 سبتمبر 2016 وبذلك تم تجديد هيئات كل الفروع بما في ذلك فرع القصرين وفرع الكاف اللذين كانا منحلين.

وضمّت الهيئات الجديدة للفروع عددا من النساء والشباب تطبيقا للفصل السابع من النظام الداخلي الجديد وأصبح عدد النساء في مختلف هيئات الفروع 75 دون إعتبار عضوات الهيئة المديرة وعددهن 5.

كما بلغت نسبة عدد الأعضاء الذين لم يتجاوز سنهم 35 سنة حوالي 60 وبذلك يكون المعدل العمري لسن أعضاء المؤتمر السابع إلى حوالي 42 سنة

## 2) إجتماعات الهيئة المديرة والمجلس الوطني

عقدت الهيئة المديرة خلال كامل مدتها النيابية 78 جلسة كما تمت الدعوة إلى 16 مجلس وطني وأقرت الهيئة المديرة في بداية أعمالها تنظيم حصص إستمرار يومية بالمقر يشرف عليها الأعضاء بالتداول وذلك قصد قبول الشكايات وإرشاد المواطنين وتنظيم العمل الإداري وفعلا إنطلقت حصص الإستمرار في البداية بوتيرة جيدة لكن سرعان ما تلاشت لأن أغلبية المطلقة للأعضاء كانوا يشتغلون إما في القطاع العام أو القطاع الخاص ولم يكونوا حتى شبه متفرغين.

كما أن تواجد عدد كبير من أعضاء الهيئة المديرة داخل الجهات خاصة البعيدة منها يحول منطقيا دون إشرافهم على حصص الإستمرار. إن الجمع بين المسؤولية داخل الهيئة المديرة ومسؤولية داخل جمعية أخرى كثيرا ما أعاق أعمال وأنشطة الهيئة المديرة.

أما إنعقاد المجلس الوطني الذي أصبح له سلطة تقريرية فيما يتعلق بسياسية الرابطة بقرار من المؤتمر الأخير، فقد كان إما عاديا حسب القانون الأساسي أو إستثنائيا وإذ تم تخصيص عدد من المجالس الوطنية لإعادة ترتيب بيت الرابطة وضبط برامجها ونشاطها كالمجلس الوطني الذي انعقد يومي 8 و9 أفريل 2012 بتونس وتولى تنقيح النظام الداخلي والميثاق ووضع شروط جديدة تشجع النساء والشباب على التواجد صلب هيئات الفروع طبق التوصية التي صدرت عن المؤتمر السادس.

كما أن عديد المجالس الوطنية تم عقدها بصفة إستثنائية عند حدوث أزمات سياسية أو كوارث إرهابية مثل المجلس الوطني الذي تم عقده مباشرة إثر إغتيال الشهيد شكري بلعيد أو المجلس الوطني الذي انعقد على إثر إغتيال الشهيد الحاج محمد الإبراهمي أو المجلس الوطني الذي انعقد ببنقردان تضامنا مع أهالي بنقردان وتنديدا بالعملية الإرهابية التي جدت بتلك المدينة وكانت تهدف إلى إقامة إمارة داعشية أو المجالس الوطنية التي وافقت على إنخراط الرابطة في الحوار الوطني ونظرت في مضمون خارطة الطريق.

كما تولت المجالس الوطنية الأخيرة مناقشة مشروع تنقيح النظام الداخلي ومشروع تنقيح القانون الأساسي إذ وافق المجلس الوطني المنعقد يوم 3 سبتمبر 2016 على عديد المقترحات وقرر إحالتها للمؤتمر الوطني لمزيد مناقشتها وتعديلها توصلا إلى تنقيح القانون الأساسي والنظام الداخلي، كما تم توزيع اللائحة المصادق عليها في مؤتمر 2011 والمعلقة "التوجهات المستقبلية للرابطة" ومشروعي اللائحة الداخلية واللائحة العامة على هيئات كل الفروع لمناقشتها داخل إجتماعات الفروع وإبداء الرأي فيها ونقاشها.

## II- العلاقة مع السلطة

من المسلم به أن الرابطة ليست مع السلطة أو ضدها وليست مع المعارضة أو ضدها بل هي سلطة مضادة هدفها السعي إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان في بعدها الكوني والشمولي المنصوص عليها بالمواثيق الدولية ذات الصلة وكما هو مبين بميثاقها، ورصد الإنتهاكات والتنديد بها والوقوف إلى جانب الضحايا كل ذلك في إطار المساهمة في حماية حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة.

وفي إطار ذلك انتهجت الرابطة كما دأبت عليه منذ تأسيسها أسلوب الحوار فعملت كقوة إقتراح وكقوة ضغط ثم قوة احتجاج.

## 1) الرابطة قوة إقتراح

لقد دأبت الهيئة المديرة على إبداء رأيها في عديد مشاريع القوانين المتعلقة بالحريات وحقوق الإنسان وأعدت مذكرات في شأنها وأبلغتها إلى الحكومة والبرلمان وهي مذكورة بالتقريرين المتعلقين بوضع الحريات بالبلاد من أكتوبر 2011 إلى أكتوبر 2015 من بينها مشاريع القوانين المتعلقة بـ :

- مشروع قانون المتعلق بالهيئة الدستورية
- مشروع قانون المتعلق بالمرأة والمساواة بين الجنسين
- مشروع قانون المتعلق بتنقيح مجلة الإجراءات الجزائية
- مشروع قانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء
- مشروع قانون المتعلق بمكافحة الإرهاب
- مشروع قانون المتعلق بالمصالحة في المجال الإقتصادي والمالي
- مشروع قانون المتعلق بزجر الإعتداء على القوات الحاملة للسلاح

لقد سعت الهيئة المديرة من خلال دراسة مشاريع القوانين إلى تقييمها وإقتراح التعديلات الضرورية أو سحب المشروع من أساسه مثلما وقع مع مشروع القانون المتعلق بزجر الإعتداءات على القوات الحاملة للسلاح أو مشروع القانون المتعلق بالمصالحة. كما تقدمت الرابطة في عديد الأحيان باقتراحات بديلة لتحسين بعض القوانين طبق مبادئ حقوق الإنسان مثل القانون الإنتخابي والقانون المنظم للهيئة العليا المستقلة للإنتخابات .

وعلاوة على ذلك ساهمت الرابطة في عديد الندوات المتعلقة بإصلاح المنظومة الأمنية ونشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها لدى أعوان وإطارات الأمن ولدى أعوان وإطارات السجون ومناهضة التعذيب ومنع التعدي على الحرمة الجسدية والمعنوية، من أجل تكريس الإستحقاقات التي تفرضها إرساء الأمن الجمهوري.

هذا وأصبحت الرابطة بموجب القانون ممثلة في عديد المؤسسات واللجان الجهوية والمحلية ويحضر ممثلو جل الفروع في أعمال تلك اللجان بكثافة.

## 2) الرابطة قوة ضغط

لقد أبرمت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بتاريخ 2015/07/10 إتفاقية تفاهم مع وزارة العدل تمكن إطاراتها بترخيص من رئيس الرابطة زيارة مختلف السجون بكامل تراب البلاد بصفة فجئية ودون ترخيص مسبق. وتم تنظيم ندوة صحفية خلال شهر مارس 2016 قدمت أثناءها الهيئة المديرة تقريرا أبرز الوضعية الكارثية في مختلف السجون من حيث البناءات والتجهيزات والخدمات التي لا تتماشى مع المعايير الدولية ومن حيث الإكتظاظ وسوء المعاملة وممارسة التعذيب. وكان لذلك التقرير صداه الطيب ومثل دفعا لوزير العدل كي يقوم بزيارة السجون ومنها سجن منوبة بعد يوم فقط من الندوة الصحفية حيث رصد حالات تعذيب تبين ثبوتها بعد ذلك قضائيا.

زيادة على ذلك أبرمت الرابطة إتفاقية تفاهم مع وزارة الشؤون الإجتماعية تمكن هياكل الرابطة من القيام بزيارات لمراكز ملاحظة الأطفال ومؤسسات الرعاية الإجتماعية والتي تعتمد نظام الإيواء، كما أبرمت الرابطة أيضا إتفاقية مع وزارة التربية تمكنها من القيام بزيارات استطلاع دورية وفجئية مع إصطحاب طبيب أو مختص في المؤن للمبيتات المدرسية والجامعية للإطلاع على ظروف الإقامة والنظافة والأكل.

وهي بصدد النقاش مع وزارة الداخلية لإبرام إتفاقية تمكن من زيارة أماكن الإحتفاظ بصفة فجئية إلا أن الوزارة متمسكة إلى حد الآن بالإعلام عن موعد الزيارة بيومين على الأقل وهو ما ترفضه الرابطة لأن الزيارة المعلن عنها قبل موعدها بيوم أو بيومين سوف لن تكون لها أية نتيجة خاصة في صورة وجود شبهة تعذيب.

ولئن تمت زيارة السجون بانتظام من مختلف أعضاء هيئات فروع الرابطة فإن تنفيذ مذكرتي التفاهم بين الرابطة وزارتي التربية والشؤون الإجتماعية تتطلب أياما دراسية مشتركة وتكوينا منهجيا وإعداد دليلي زيارة يتم اعتمادهما أثناء كل زيارة. ومن أهم نتائج ضغط الرابطة وعلى سبيل الذكر توقيف العمل بالإتفاقية المبرمة بين وزارة الشؤون الدينية ووزارة الشؤون الإجتماعية و التي تمكن الأئمة والدعاة من القيام بالتوعية الدينية وترسيخ القيم الخلقية لدى الفئات الضعيفة والمهمشة.

### 3) الرابطة قوة احتجاج

أصدرت الهيئة المديرة منذ إنتخابها أكثر من 340 بيانا تعلقت كلها بالحريات العامة والفردية وبحقوق الإنسان السياسية والمدنية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية والثقافية وتضمنت أغلبية التقارير تنديدا بالإنتهاكات التي ضربت تلك الحقوق والحريات مهما كان مصدرها ومهما كانت أسبابها كما تضمنت التنديد بالتعذيب وبالعنف والإرهاب والتضامن مع الضحايا، كما أصدرت عدة بيانات تضامنية مع كل القضايا العادلة وخاصة قضية الشعب الفلسطيني، علاوة على البيانات التي أصدرتها مختلف هيئات الفروع والمتعلقة بأوضاع الحقوق والحريات بالجهات.

كما واكب أعضاء الهيئة المديرة التحركات الاحتجاجية في عدة جهات ومؤسسات أو كانت لهم زيارات ميدانية اثر ورود شكايات حول تجاوزات و انتهاكات أصدروا اثرها تقارير منها على سبيل الذكر :

- معالجة اعتصام ب " بريتش قاز" صفاقس في 10 فيفري 2012
- تدخل الرابطة في معالجة اعتصام طارئ للمعلمين النواب صفاقس في 9 فيفري 2012
- تقرير حول زيارة السجن المدني بالمرناقية في 19 نوفمبر 2012
- تقرير حول زيارة السجن المدني ببلاريجيا جندوبة في 27 نوفمبر 2012
- تقرير عقارب : ولاية صفاقس انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أيام 18- 19 - 20 جانفي 2013
- زيارة دوار هيشر في 20 نوفمبر 2012 عقب أحداث العنف التي جدت هناك
- إعتصام المفروزين أمنيا من 2015 إلى 2016
- التحركات الإجتماعية في مختلف الجهات والمسيرات المتعلق بالحقوق والحريات من موفى سنة 2011 إلى 2016
- إعتصام المتمتعين بالعفو التشريعي العام 2015 – 2016
- ملف الصحافيين سفيان الشورابي و نذير القطاري 2015 – 2016
- ملف البيئة بجربة 2014 - 2015

## III- العلاقة مع المجتمع المدني والنشاط المشترك

### 1) العلاقة مع المجتمع المدني التونسي

*أ) الشبكات والتنسيقيات*

واصلت الرابطة عملها المشترك في إطار عديد التنسيقيات التي ناضلت إلى جانبها قبل الثورة وبعده كما انظمت إلى عديد الإئتلافات وأساهمت في تأسيس بعض التنسيقيات والشبكات من بينها التنسيقية الوطنية للعدالة الإنتقالية، وشبكة الكرامة « Dignity » ديقنيتي مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان لزيارة أماكن الإحتجاز.

لما كانت الرابطة منظمة شاملة تدافع عن كل الحريات العامة والفردية وعن حقوق الإنسان في بعدها الكوني والشمولي دون إقصاء ولا إنتقاء فإنها واصلت تطوير علاقاتها مع الجمعيات التونسية المهتمة بحقوق الإنسان والمتخصصة في إحدى مجالاتها وساهمت في تكوين عدة تنسيقيات وأصبحت عضوا في التنسيقيات التالية :

- شبكة ائتلاف المجتمع المدني
- تنسيقية المساواة دون تحفظ تلتها مؤخرا التنسيقية الوطنية من أجل القانون الشاملة لمناهضة العنف ضد المرأة
- التنسيقية الوطنية لمناهضة التعذيب
- التنسيقية الوطنية حول إلغاء عقوبة الإعدام
- التنسيقية الوطنية للدفاع عن حريات التعبير
- تنسيقية المنتدى الوطني للحقوق الإقتصادية والإجتماعية
- التنسيقية الوطنية للعدالة الإنتقالية
- التنسيقية الوطنية حول حرية الإعلام
- التنسيقية الوطنية من أجل شعار لا للإرهاب نعم لحقوق الإنسان
- الإئتلاف الوطني من أجل ملاحظة الإنتخابات
- التنسيقية الوطنية من أجل الحريات الفردية

- التحالف الوطني من أجل رفع التحفظات عن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، سيداو.
- ملتقى المجتمع المدني الذي نظم دورتين سنتي 2013 حول الإنتخابات و2014 بمشاركة ما يقارب 1000 مشاركة ومشارك

وقد ساهمت الرابطة في الندوات واللقاءات التي نظمتها هذه الشبكات وفي إصدار بيانات مشتركة كما كانت هذه الشبكات إطارا لتقديم المقترحات والضغط على السلطة لإلغاء بعض مشاريع القوانين الماسة بالحريات وبحقوق الإنسان كمشروع قانون المصالحة كما ساهمت هذه الشبكات في دسترة حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية من خلال البيانات واللقاءات مع المسؤولين من ذلك على سبيل المثال الوفد الذي ضم رئيس الرابطة ونقيب الصحفيين ورئيس هيئة الإتصال السمعي البصري وإلتقى برئيس المجلس الوطني التأسيسي ورؤساء الكتل البرلمانية للمطالبة بدسترة حرية الصحافة والتعبير وحق النفاذ إلى المعلومة وحماية الصحفيين والإعلاميين وهو ما حصل فعلا.

كما شاركت الرابطة في عديد المسيرات السلمية التي نظمتها شبكات المجتمع المدني دفاعا عن حقوق الإنسان (حقوق المرأة – مناهضة التعذيب – التنديد بالإرهاب – دعم التحركات الإجتماعية السلمية – حقوق الهجرة...)

*ب) مناصرة العدالة الإنتقالية*

بعد كل ثورة تفتح سجلات الماضي وتدق ساعة كشف الحقائق وتنطلق محاسبة كل من أجرم في حق الشعب وقتل الأبرياء واعتدى على المدنيين العزل. ونهب الملك العام والخاص وذلك في إطار عدالة إنتقالية بمختلف آلياتها.

وانخرطت الرابطة في هذا المسار. وقد نظمت أول ندوة بتاريخ 14 أفريل 2012 تحت إشراف الرئاسات الثلاثة.

وانخرطت بمعية المجمع المدني في منهجية العدالة الانتقالية في تونس وكانت من مؤسسي التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية.

شاركت الرابطة صلب اللجان الإقليمية والجهوية في تنفيذ برنامج الحوار الوطني للعدالة الانتقالية في كامل تراب الجمهورية كما تم اختبار عديد الأعضاء من الرابطة في مختلف الأقاليم وحضروا الندوات التدريبية والتكوينية مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والمركز الدولي.للعدالة الانتقالية.

عملت الرابطة صلب حوار للعدالة الانتقالية على ضرورة استقراء مختلف التجارب العالمية والمناهج المعتمدة والآليات المستعملة لتحقيق العدالة الانتقالية فضلا عن الاستئناس بتجارب المنظمات غير الحكومية في هذا المجال.

كما أكدت الرابطة على ضرورة الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان واعتمادها كمرجعية لإنجاح مسار العدالة الانتقالية.

ج) *المؤتمر الوطني الأول ضد العنف والإرهاب*

انتظم هذا المؤتمر في شهر جوان 2013 بعد إغتيال الشهيد شكري بلعيد، وقد تم الإعداد له من قبل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والمعهد العربي لحقوق الإنسان وعديد المنظمات الأخرى. وانتهى بتقرير تضمن عدة توصيات وقد خصص اليوم الثاني الذي إنعقد بمقر إتحاد الصناعة والتجارة لتقديم مداخلات الرؤساء الثلاث ورؤساء المنظمات المشرفة على المؤتمر.

د) *الحوار الوطني*

على إثر المؤتمر الوطني ضد العنف والإرهاب أحدث الرباعي الراعي للحوار الوطني مجلسا يضم 21 حزبا ونظم لقاءات تعلقت بالمسائل الخلافية صلب الدستور خاصة أن مسودات الدستور التي أعدها المجلس التأسيسي كانت مخيبة للآمال وكانت البداية بالسلطة القضائية وشهدت الجلسات المتعددة تجاذبات عديدة لم تفرز تقدما في الحوار أو اتفاقا حتى على تسمية السلطة القضائية.

إلا أنه وعلى إثر اغتيال الشهيد محمد الإبراهمي في 25 جويلية 2013 يوم إحياء عيد الجمهورية وهي العملية الجبانة التي أجمعت كافة مكونات الطيف المدني والسياسي على إدانتها وعلى إثر إعتصام الرحيل التي نظمته القوى الديمقراطية بساحة باردو وإنخرط فيه عديد المواطنين للمطالبة بحل المجلس التأسيسي وإسقاط الحكومة فيما نظم اعتصام ثان في نفس الساحة سمى نفسه "اعتصام دعم الشرعية" وانقطعت لغة الحوار وأصبحت البلاد في أزمة سياسية عميقة. عندئذ تحركت المنظمات الأربعة لتتحمل مسؤولياتها التاريخية. فعقد الرابطة مجلس وطني مفتوح أطلق عليه دورة الشهيد محمد الإبراهمي وبعد النقاش والإتفاق حول حل وسط موضوعي يتضمن أولا الإبقاء على المجلس التأسيسي مصدر الشرعية الإنتخابية وحصر مهمته أساسا في إعداد دستور توافقي على أن تحوّل الخلافات إلى مجلس الحوار الوطني وثانيا استقالة الحكومة والتوافق على شخصية وطنية مستقلة تتولى تكوين حكومة كفاءات تهيئ الظروف لإجراء الإنتخابات التشريعية والرئاسية كتحييد المساجد عن الدعاية الحزبية وكونت الهيئة المديرة لجنة لإسناد رئيس الرابطة وإختيار أعضاء من الهيئة المديرة للحضور معه بالتداول في جلسات الحوار الوطني.

وفعلا تم تمثيل الرابطة في كافة جلسات الحوار التي استمرت طيلة مدة بالنسبة للمسارات الثلاث الدستوري والحكومي والإنتخابي وإستغرقت قرابة الأربعمائة ساعة علاوة على اللقاءات مع رؤساء الأحزاب لفض الإشكاليات المستعصية وعندما يغيب الوفاق وبفضل الحوار الوطني والعمل الدؤوب الذي قامت به المنظمات الأربعة تبنى المجلس الوطني التأسيسي بنسبة تقارب الإجماع دستورا حداثيا يؤسس لدولة مدنية تقوم على التداول السلمي على السلطة وعلى التفريق بين السلط ويضمن جل حقوق الإنسان في بعدها الكوني والشمولي ولأول مرة حرية الضمير رغم أن عبارات الصياغة حمالة أوجه ورغم أن عقوبة الإعدام لم يقع إلغاؤها كما طالبت بذلك الرابطة.

كما إستقالت الحكومة وتم تكوين حكومة جديدة ترأسها السيد مهدي جمعة وأجريت الإنتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها وشهد مرصد الرابطة والمراصد الوطنية والأجنبية بشفافيتها وحسن سيرها. ولكن بقيت مسألة نزاهة الإنتخابات تراوح مكانها بسبب تدخل المالي السياسي والمال المشبه فيها، بدون مراقبة جدية وناجعة. وهو ما يتطلب تنقيح القانون الإنتخابي لوضع حد لهذه الظاهرة التي تزيف إرادة الناخب بوضع إجراءات ناجعة وعقوبات رادعة.

ومن أجل المجهودات التي قام بها المجتمع المدني مدعوما بالشعب التونسي وبالمرأة التونسية تم تكريم الرباعي الراعي للحوار بجائزة نوبل للسلام الأمر الذي رفع راية تونس عاليا في المحافل الدولة وخاصة يوم 10 ديسمبر 2015، كما تمت دعوة رؤساء المنظمات الراعية للحوار لزيارة عديد البلدان قصد التعريف بالتجربة التونسية وبمرحلة الإنتقال الديمقراطي والصعوبات التي تعيشها بلادنا سواء من الناحية الأمنية أو من الناحية الإقتصادية والإجتماعية ومطالبة الدول الصديقة بالتضامن مع البلاد التونسية وقد مكنت تلك اللقاءات الدولية سواء مع المسؤولين أو منظمات المجتمع المدني والنقابات وهيئات المحامين من التعريف بالرابطة مما زاد في إشعاعها على النطاق العالمي .

## 2) العلاقات الدولية

### أ) *العلاقة مع المجتمع الدولي*

واصلت الرابطة تطوير علاقاتها مع المجتمع المدني الدولي مع المنظمات التالية وهي :

- عضو في الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
- عضو في المنظمة العربية لحقوق الإنسان
- عضو بالتنسيقية المغاربية لجمعيات حقوق الإنسان
- عضو في الشبكة العربية للتوثيق والمعلومات في مجال حقوق الإنسان
- عضو في الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية
- عضو بالمنبر الأورومتوسطي غير الحكومي
- عضو بالشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

- عضو مراقب في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
- عضو باللجنة الدولية للحقوقيين
- عضو بالمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

وكان للهيئة المديرة حضور فاعل في مختلف مؤتمرات و اجتماعات تلك الهيئات كما برز إهتمام الرابطة بالتنسيقيات والشبكات على إختلاف محاورها وفي شتى صيغها ليؤكد وعي الرابطيات والرابطين بالرهانات الكامنة وراء النضالات المشتركة التي نظموها ولا زالوا مع سائر الجمعيات حول مسائل هامة كإستقلال القضاء وحرية الصحافة وملاءمة القوانين مع الدستور وصون الحرمة الجسدية والمعنوية ووضع حد للإفلات من العقاب ومقاومة الفساد.

وقد تولت الرابطة المشاركة في عديد التظاهرات التي نظمتها بعض هذه المنظمات عبر مكاتبها المفتوحة بتونس كما شاركت الرابطة في ملتقى المجتمع المدني (les assises) في دورتين الأولى التي انتظمت بمدينة المنستير في شهر ديسمبر 2012 وتعلقت بصياغة برنامج اقتصادي وتنموي واجتماعي وسياسي وثقافي وبيئي لتونس بعد الثورة، والثانية التي انتظمت بجربة خلال شهر ديسمبر 2013 حول الإنتخابات وكانت مشاركة الرابطة متميزة إذ تم عرض تجربة مناضليها سواء في مرصد ملاحظة الإنتخابات أو في هيئات تسيير ومراقبة الإنتخابات.

كما شاركت الرابطة مع مكونات المجتمع المدني التونسي والدولي في حملة حول "لا للارهاب نعم لحقوق الإنسان" كما شاركت الرابطة في المنتدى الإجتماعي العالمي الذي إنتظم بتونس في دورتين الأولى من 26 إلى 30 مارس 2013 والثانية من 24 إلى 28 مارس 2015 و إن لم يحرص المنظمون على تمكين الوفد الرابطي من فضاء ملائم خاصة في الدورة الأولى فان الدورة شهدت حضورا أفضل للرابطة قامت فيه الهيئة المديرة بتنشيط ورشتين الأولى حول إسهامات النساء في الانتقال الديمقراطي و الثانية حول الوقاية من التعذيب .

هذا وأسست الرابطة بمعية المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان شبكة الكرامة Dignity التي إنضمت إليها بعد ذلك عديد الجمعيات وهي المهتمة بحقوق المحتفظ بهم والموقوفين وتم تكوين فريق لزيارة أماكن الإحتجاز خضع في البداية لندوات تكوينية مكثفة ثم تولى زيارة السجون ومؤسسات الإصلاح وأعد تقارير حول تلك الزيارات.

وساند رئيس الرابطة أشغال هذه الشبكة وتدخل لتذليل العقبات التي إعترضت فريق زيارة أماكن الإحتجاز سواء عبر الإتصال بوزير العدل وبالمدير العام للسجون والإصلاح وقد كانت عضوة الهيئة المديرة حميدة الدريدي منسقة للشبكة وأصبحت بعد ذلك رئيسة الهيئة الوطنية لمناهضة التعذيب وفي ذلك تكريم للرابطة لكن تجدر الإشارة إلى أن فتح مكاتب للهيئات الدولية بتونس تطبيقا للمرسوم المنظم للجمعيات كثيرا ما ولد

منافسة لمنظمات المجتمع المدني سواء بالنسبة للتمويل أو للأنشطة. فكثيرا ما تنفرد الهيئات الدولية ببرامج التمويل وتوزع بعض الفتات على الجمعيات التونسية.

*ب) العلاقة مع الأمم المتحدة*

وصلت الرابطة تعاونها الوثيق مع مؤسسات الأمم المتحدة وقدمت التقارير المضادة إلى مجلس حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة عند دراسة ملف تونس في نطاق المراجعة الدورية الشاملة وأمام لجنة حقوق الإنسان بنيويورك.

كما عملت الرابطة على توطيد علاقاتها مع المفوضية السامية للأمم المتحدة بتونس ومكتب برنامج التنمية للأمم المتحدة PNUD وشاركت في عديد التظاهرات والندوات إلى جانب هذين المؤسستين وسجلت حضورها بعديد التظاهرات وأسهمت في تنظيم بعض الندوات المشتركة.

## IV- نشاط الرابطة

### 1) في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان

تولت الرابطة طبع و نشر وثائق عديدة للأمم المتحدة ومن بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية.

وبإعتبارها عضوا مؤسسا للمعهد العربي لحقوق الإنسان وبالإضافة إلى مشاركة الرابطيين في مختلف الأنشطة التثقيفية والتوعوية للمعهد العربي لحقوق الإنسان كانت الرابطة طرفا داعما وشريكا فاعلا في حملة "عهد" التي تعلقت بدسترة مبادئ حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها وترابطها بالدستور التونسي ثم شاركت الرابطة في تحويل حملة "عهد" إلى حملة إصلاح المنظومة التربوية.

وقد تحولت هذه الحملة بعد ذلك إلى مشروع للإصلاح التربوي تشرف عليه وزارة التربية وبمشاركة الإتحاد العام التونسي للشغل والمعهد العربي لحقوق الإنسان وبوصفه ممثلا لشركائه في حملة عهد، هذا وعملت الرابطة مع منظمة الفصل 19 على التعريف بمسألة النفاذ إلى المعلومة وأهميتها وعلى أساس ذلك تم إلغاء المرسوم 41 القديم وتحويله إلى قانون جديد يتعلق بضمان حق النفاذ إلى المعلومة وشاركت الرابطة في صياغة مشروع القانون.

## 2) في مجال الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية

*أ) رصد الإنتخابات*

إستفادة من تجربة الرابطة في مجال رصد الإنتخابات خلال فترة الإستبداد تولت الهيئة المديرة في إطار مرصد مراقبة الإنتخابات تكوين العديد من الملاحظين الذين لاحظوا عملية إنتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر 2011 منذ بدايته إلى مرحلة الإعلان عن النتائج والبت في الطعون وأعد المرصد تقريرا تم عرضه في ندوة صحفية كما تولى نفس المرصد ملاحظة الحملة الإنتخابية بالنسبة للانتخابات التشريعية و الإنتخابات الرئاسية بدورتيها في 2014 وبدأت أعمال المرصد منذ إعداد مشروع القانون الإنتخابي ومشروع القانون المنظم للهيئة العليا المستقلة للانتخابات اللذين تم التوافق عليهما صلب الحوار الوطني وتواصلت أعمال المرصد في كامل مراحل العمليات الإنتخابية

*ب) ملف الشهداء والجرحى*

لقد إهتمت الرابطة بملف الشهداء والجرحى وتولى أعضاء الهيئة المديرة في مناسبات عديدة زيارة الجرحى بالمستشفى العسكري وزيارة أهالي الشهداء والمشاركة في عديد التظاهرات تضامنا مع المطالب المشروعة للجرحى وعائلات الشهداء كما تولى عديد المحامين المنتمين للرابطة ومن بينهم أعضاء هيئات الفروع والهيئة المديرة النيابة عن الجرحى وعائلات الشهداء كما تولت الرابطة القيام بالحق الشخصي في ملف الشهداء والجرحى الذي نشر أمام المحكمة العسكرية الدائمة بالكاف مما أثار حفيظة المحامين المدافعين عن المتهمين.

وقد تضامنت الرابطة مع الوقفة الإحتجاجية السلمية التي نظمها عدد من جرحى الثورة وعائلات الشهداء أمام المجلس الوطني التأسيسي يوم 2013/12/26 للمطالبة بكشف الحقيقة وإتهام الحكومة بالإهمال والتقصير في مسألة العلاج سواء داخل البلاد أو خارجها.

## 3) ملف الرش بسليانة

تبعا لما تداولته موفى شهر نوفمبر 2012 وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة من أخبار مفادها حصول مواجهات بمدينة سليانة بين الوحدات الأمنية بالجهة والعديد من المتظاهرين أسفرت عن حصول العديد من الإصابات في صفوف الطرفين تم فتح بحث تحقيقي مؤقت ضد مجهول على معنى أحكام الفصل 31 من مجلة الإجراءات الجزائية.

واصدر حاكم التحقيق إنابة عدلية كلف بتنفيذها فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بسليانة بتاريخ 14 ديسمبر 2012 واصل ضمنها اتخاذ موقف متردد إذ نص بها على :

- التحري بدقة في ظروف وملابسات الواقعة من خلال :
  - تحديد هوية أعوان الأمن الوطني الذين تعرضوا إلى إصابات.
  - تحديد هوية المواطنين الذين تعرضوا إلى إصابات.
  - تحديد الأضرار التي لحقت بالممتلكات الخاصة والعامة.

ويظهر جليا أن حاكم التحقيق قد واصل اعتبار أن هناك طرفين متساويين تعرض كل منهما إلى إعتداءات وأضرار مساويا هكذا بين الجلاد والضحية.

عندئذ كلّفت الرابطة بمعية بعض الجمعيات فريقا من المحامين ضم 167 محاميا وتقدمت هيئة الدفاع بشكايتين جزائيتين ضد أعوان الأمن ووزير الداخلية.

وقد كان لملف هيئة الدفاع الأثر الإيجابي في تغيير موقف النيابة وقاضي التحقيق من التردد إلى الحسم.

وقد ألغى حاكم التحقيق الإنابة العدلية الأولى الصادرة في الملف بتاريخ 14 ديسمبر 2013 خلال مرحلة التردد والتي سوى فيها بين الجلاد والضحية وعوضها بانابة عدلية جديدة طلب بموجبها من وزارة الداخلية بمده بالمعطيات اللازمة للكشف عن الحقيقة من ذلك قائمة أعوان الأمن الذين تحولوا يوم الواقعة إلى سليانة ونوع الأسلحة والذخيرة التي إستعملوها.

هذا التغير الذي يمكن اعتباره ايجابيا في مسار الاعمال القضائية لملف الرش سرعان ما شهد انتكاسة بامتناع وزارة الداخلية ومنظوريها عن التعامل الايجابي والقانوني مع حاكم التحقيق وتجاهل طلباته ومازال الملف إلى حد الآن يراوح مكانه.

**4) رصد الإنتهاكات التي طالت أهل الفكر والإعلام والصحافة والتضامن مع الضحايا**

بإقتراح من الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإنتقال الديمقراطي التي كان من ضمن أعضائها عديد الرابطيين تم بتاريخ 2 نوفمبر 2011 إصدار المرسوم عـ115ـدد المتعلق بحرية الصحافة والنشر والمرسوم عـ116ـدد المتعلق بحرية الإعلام السمعي البصري ضمنا رغم بعض النقائص حرية الإعلام والصحافة وبضغط من منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الرباعي الراعي للحوار الوطني جاء الدستور الجديد الذي تمت الصادقة عليه في 27 جانفي 2014 ضامنا لحرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر إلا أن الدستور لا يكفي لضمان حرية الإعلام والصحافة ولحماية الصحفيين والإعلاميين

خاصة أن المنظومة القانونية لم يقع تعديلها لتصبح متلائمة مع الدستور وفي غياب محكمة دستورية كثيرا ما تلتجئ النيابة العمومية بدون وجه حق إلى إثارة التتبع ضد الصحافيين والإعلاميين إلى نصوص قانونية زجرية مستمدة من القانون الجنائي وتتناقض مع الدستور والمرسومين عـ115ـدد وعـ116ـدد مثل مجلة الإتصالات وخاصة الفصل 86 والفصل 91 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية والمجلة الجزائية وفصول من المجلة الجنائية.

لقد تولت الرابطة في حدود إمكانياتها رصد الإنتهاكات التي طالت الصحافيين والإعلاميين والمدونين وبلغ عدد حالات الإعتداء 350 طالت عديد العاملين في القطاع الصحفي والإعلامي تجاوز الستمائة. كما ساندت الرابطة المطالب المشروعة للمؤسسات الإعلامية وللصحافيين والإعلاميين مثل التلفزة التونسية والإذاعة التونسية وجريدة الصباح وجريدة التونسية والحوار الوطني والتونسية وغير ذلك من المؤسسات الصحفية والإعلامية. إلى جانب الصحافيين والإعلاميين والمدونين وطالبت بإطلاق سراح كل من يتم إيقافه منهم.

**5) رصد الإنتهاكات التي طالت الحرمة الجسدية والمعنوية والتضامن مع الضحايا**

*أ) عنف السلطة*

لئن صادقت البلاد التونسية على الإتفاقية الدولية المناهضة للتعذيب والبروتوكول الإختياري ولئن جعلت من التعذيب جريمة لا تسقط بمرور الزمن فإن الممارسة أبرزت أن التعذيب وإن لم يعد ممنهجا فإنه يمثل ثقافة مازالت سائدة ولا يمكن القضاء عليها إلا بإصلاح المنظومة الأمنية والقضائية ومقاومة الإفلات من العقاب.

لقد سجلت الرابطة حسبما تؤكده الملاحق المذكورة بالتقريرين حول واقع الحريات بتونس منذ أكتوبر 2011 إلى أكتوبر 2015 تواصل ظاهرة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة بالشارع وبالسجون وخاصة بأماكن الإحتفاظ وقد نظمت الرابطة بعض الملتقيات والندوات الصحفية حول مسألة التعذيب وتقدمت الرابطة بعديد المراسلات إلى وزارة الداخلية ووزارة العدل طالبة إجراء بحث جدي وشفاف حول حالات التعذيب التي بلغت إليها كما تقدمت ببعض الشكاوي لم يقع الإسراع بالبحث فيها وأصدرت عديد البيانات التضامنية مع المتضررين وطالبت بالعرض الآلي لضحايا التعذيب على الفحص الطبي.

وقد بلغت حالات التعدي على الحرمة الجسدية التي رصدتها الرابطة قرابة الثمانمائة (800) طالت أكثر من ألف مواطن خلال كامل المدة

ب) *العنف الموازي*

يبرز الجدول المخصص للعنف الموازي كثافة وخطورة الانتهاكات التي تقوم بها بعض المجموعات العنيفة الخارجة عن القانون والتي بقيت فالتة من العقاب لفترة طويلة من الزمن.

والإعتداءات الصادرة عن تلك المجموعات طالت كل الحقوق وخاصة حقوق التنقل والتعبير والابداع كما طالت السياسيين والنقابيين والمثقفين والمبدعين ونشطاء حقوق الإنسان وكل من يتجرأ على نقد السلطة القائمة أو التيارات الدينية. كما استهدفت تلك الاعتداءات بصفة خاصة النساء اللاتي دافعن عن حقوقهن وعن حريتهن وعن مكاسبهن كما طالت تلك الاعتداءات مقرات الأحزاب والنقابات والأمن ومنظمات المجتمع المدني ودور الثقافة والابداع وأماكن العبادة ومقرات التراث والذاكرة.

أما أشكال الاعتداءات فهي عديدة من العنف المادي واللفظي إلى الاعتداء على الأملاك العامة والخاصة إلى التهديد بالقتل إلى الإغتيالات التي ذهب ضحيتها عديد الشهداء.

أما المجموعات العنيفة فهي عديدة متعددة أكثرها حركية رابطات حماية الثورة وأكثرها خطورة أنصار الشريعة الذين نفذوا الإعتيالات واستهدفوا الجنود وقوات الأمن الوطني.

ولقد بيّنت الأحداث بوضوح ضلوع مجموعات موازية من عناصر سلفية متطرّفة وعناصر من رابطات حماية الثورة ومجموعات من أنصار الشريعة في الإعتداء على الأفراد والممتلكات والمسّ من عديد الحريات كحرية التظاهر السلمي وحرية التعبير والصحافة وحرية الفنّ والإبداع والحريات الأكاديمية، كما كان النقابيون والسياسيون والحقوقيون والفنانون والمسرحيون والمبدعون والأساتذة وغيرهم ضحايا هذه الإعتداءات.

ج) *زيارة سجنان*

وردت على الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان شكاية وجهها 17 مواطنا من سجنان ضد 10 مواطنين من نفس البلدة. نورد منها بعض المقتطفات فقد "عمد بعض الأشخاص لاسيّما المشتكى بهم إلى تجميع العديد من الأنفار وتجنيدهم وبالفعل استطاع هؤلاء الأشخاص أن يقوموا بتجنيد أكثر من خمسين شخصا وفرضوا سلطتهم على المدينة ونصبوا أنفسهم قائمين على شؤون البلاد بإستعمال القوة والترهيب والتخويف بل أصبحوا يتجولون في البلدة حاملين للسيوف وقوارير الغاز المشلة للحركة فارضين إرادتهم القهريّة على عموم المتساكنين وذلك بمعاقبة كل من يخرج عن نهجهم" فتحول وفد من الهيئة المديرة ومن فرعي الرابطة بماطر وبنزرت إلى سجنان وشرع في تلقي التصريحات بعد التثبت من هوية الشاكين وعددهم 13 شاكيا وقد تمحورت الشهادات حول المحاور التالية :

1) مداهمة بعض من المنازل والأماكن العمومية (مثل مقهى بسجنان واحد المحلات معد لبيع الأشرطة السمعية البصرية والإعتداء على العامل به ومثل محل بيع الملابس الجاهزة.
2) الإستيلاء على بعض الممتلكات الخاصة وقد تمثل ذلك في وضع اليد على احد المستودعات والإستحواذ على بعض مواد البناء الموجود به ثم تهديمه والإستيلاء على قطعة أرض تابعة له.
3) إقتحام مقرات بعض المؤسسات الإدارية مثل إدارة الغابات والمعتمدية بهدف الضغط على الموظفين بها فصلا لمن يريدون فصله عن العمل أو تشغيلا لمن يرغبون في مساعدته.
4) خلع إمام المسجد وتعويضه بإمام سلفي للترويج لأفكارهم ومهاجمة من يخرج عن نهجهم.
5) الضغط على التلميذات بالمعهد من أجل إرتداء الحجاب ونعت من يرفض ذلك بالكفر والدعوة إلى الفصل بين المؤمنات وغيرهنّ.
6) مساءلة من يعتقلون بأنه يتناول الخمر أو يتاجر فيه أو لا يقوم بفريضة الصلاة أو من لا يناصرهم والتحقيق مع بعضهم والإعتداء عليهم بالعنف (اعتداء وصل إلى حد تهشيم أصابع أحدهم) وتهديدهم من مغبة إبلاغ السلط وتقديم شكاوي.
7) الإستيلاء على مقر الضمان الإجتماعي وتحويله إلى مركز للتحقيق والعقاب.

وعلى إثر تلك الزيارة أعدت الرابطة تقريرا تدعو فيه السلط المعنية إلى تحمل مسؤولياتها في القيام بتحقيق رسمي حول ما ينسب إلى هذه المجموعات السلفية من سعي إلى إستبدال مؤسسات الدولة وتجاوز قوانينها وتعويضها بتشريعاتها وأعرافها الخاصة، كما تطالب الدولة بالتعجيل بتفعيل أجهزتها وتوفير الأمن للمواطنين واتخّاذ الإجراءات اللازمة لتنمية الجهة تنمية هيكليّة مندمجة وشاملة.

### 6) في مجال النضال من أجل إقرار المساواة وحقوق النساء

منذ انتخاب الهيئة المديرة في المؤتمر السادس قامت بتفعيل توصيات المؤتمر وذلك بأدراج حقوق النساء والتصدي لكل أشكال العنف والتمييز ضدهن من أولوياتنا من جهة ومن جهة أخرى تأنيث وتشبيب هياكل الرابطة.وفي هذا الإطار أنجزت الرابطة عدة أنشطة مثل الندوة الوطنية احتفالا باليوم العالمي للمرأة " اي عدالة انتقالية للنساء" بدار العاشورية 8 مارس 2012 وواصلت التنسيق مع الجمعيات النسوية المستقلة فانخرطت في مشروع ملاحظة الانتخابات بمقاربة النوع الاجتماعي في 2011 وكذلك سنة 2014 وأبرزت الرابطة أهم المعوقات التي تعرقل النساء من المشاركة السياسية وتكريس مواطنتهن وطالبت بتفعيل مبدأ التناصف الأفقي والعمودي في القانون الانتخابي .واهم ما وقفنا عليه ان مشاركة النساء لإنجاح المسارات الانتخابية كانت فعالة وملموسة سواء كناخبة او مترشحة او مشرفة او ملاحظة إلا أن ذلك لم يمكنهن من التواجد في مراكز القرار(انظر تقريري 2011و 2014).

كما تصدت الرابطة لحملة التشويه التي استهدفت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) والتي سبق وان طالبنا برفع التحفظات حولها وإدراج ذلك لدى سكرتارية الأمين العام للأمم المتحدة وهو ما تحقق كما ساهمنا في التصدي لمشاريع الدستور التي لم تضمن المساواة بين النساء والرجال وفي صائفة 2012 شاركت الرابطة بصفة فعالة في التصدي لمشروع الدستور الذي جعل من المرأة مكملة للرجل وفرضت دستور المساواة والمواطنة الكاملة.

وقد انخرطت الرابطة في العديد من تنسيقيات المجتمع المدني مثل "حراير تونس" ضد العنف والإرهاب اثر اغتيال الشهيد شكري بلعيد ومساواة دون تحفظ الذي أعيد تنشيطه أثناء الحملة الممنهجة ضد اتفاقية CEDAW كما اننا ساهمنا مساهمة فعالة عبر ديناميكية النساء في المنتدى الاجتماعي العالمي والى جانب متابعة الرابطة قضايا العنف سواء على مستوى المحاكم او من خلال تنسيقية المجتمع المدني المطالبة بالقانون الإطاري لحماية النساء والفتيات من العنف والمطالبة بملاءمة القوانين التمييزية مع الاتفاقيات الدولية والتي نعتبرها معركتنا المستقبلية ذلك ان عديد القوانين مثل مجلة الأحوال الشخصية او المجلة الجنائية وغيرها لم تعد تتماشى مع الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الانسان.

ان انخراط الرابطة في حملة التصدي لكل مظاهر العنف والتمييز المسلط على النساء والفتيات أصبح من المسلمات الا اننا كمنظمة وطنية تفتقر إلى مقرات لجميع فروعنا لاستقبال النساء والفتيات ضحايا العنف وهو ما يجب العمل عليه في الفترة المقبلة ذلك أننا نعتبر ان العنف المسلط على النساء تفاقم وتعددت أشكاله وأنواعه وهي ظاهرة تشق المجتمع لا يمكن التصدي لها الا بتضافر جهود مؤسسات الدولة والمجتمع المدني باعتبارها قضية حقوق انسان وتعتبر من أقوى أشكال الانتهاكات لحقوق النساء .و نعتبر ان رصد حالات العنف وكذلك تكوين مناضلات ومناضلي الرابطة في هذا المجال الذي يندرج ضمن اهتمامات الرابطة.

إن الأنشطة التي قامت بها الرابطة وان كانت مناسبتية (احتفالات 8مارس او 13 أوت ) الا اننا سعينا إلى تشريك مناضلات الفروع ليواكبن حراك وحملات الترافع من اجل المساواة ومناهضة العنف والتمييز. وفي هذا الاطار يهمنا ان نشدد على ضرورة الالتزام بالمشاركة في هذه الندوات او الورشات لانها تعتبر مواعيد هامة لتقوية النقاش بين عضوات وأعضاء الرابطة من ناحية وكذلك بقية مكونات المجتمع المدني ومختلف الشركاء ولا بد مواصلة العمل على مواصلة التكوين في إطار برنامج ومشروع نشر ثقافة المساواة ومناهضة العنف والتمييز والذي يجب ان يعمم في مختلف الجهات.

ان تجند مختلف مكونات المجتمع المدني للدفاع عن مكتسبات النساء التونسيات مكننا من تحقيق مكاسب جديدة(رفع التحفظات/مشروع قانون حماية النساء والفتيات من العنف) رغم كل محاولات الردة ونسف هذه المكاسب إلا إننا نقر ان تحقيق المساواة الفعلية وتكافؤ الفرص للنساء في مختلف الجهات وجميع الأصعدة ما زال يتطلب جهودا والتزامات اكبر- ولا يسعنا إلا أن نعبر عن تضامننا مع العاملات في القطع الفلاحي

لما يعانينه من حيف واستغلال وصل حد تعدد حالات الموت في أكثر من جهة و- إيمانا منا بان التنمية البشرية التي نطمح لها- لا يمكن ان تتحقق دون مشاركة النساء.

وأخيرا واصلت الرابطة التنسيق مع الجمعيات النسوية واحتفلنا بالذكرى 60 لإصدار مجلة الأحوال الشخصية وأكدنا مرة أخرى على تمسكنا بالمساواة وضرورة تطوير هذه المجلة بما يتلاءم مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ودستور الدولة التونسية لسنة 2014 بما في ذلك المساواة في الإرث والمسؤولية العائلية.

## 7) في مجال الدفاع عن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والثقافية

الرابطة منظمة شاملة من واجبها الإهتمام بكافة الحقوق في كونيتها وفي شموليتها وفي ترابطها.

### أ) *في الحقوق الإقتصادية والإجتماعية*

أصبحت الرابطة قِبْلة للفئات الهشة والمهمشة وصارت تستقبل بإنتظام عديد الشكايات وفي هذا المجال يقوم أعضاء الهيئة المديرة بتوجيه مراسلات في الغرض إلى الجهات المعنية قصد التحقيق في الشكاوي والمظالم والسعي إلى إيجاد الحلول الملائمة وقد بلغ عدد الشكاوي الواردة على الرابطة خلال كامل المدة 585. ولقد تولت الرابطة مساندة الحراك الإجتماعي سواء المطالب المشروعة أو التحركات الإجتماعية من إضرابات قانونية وإعتصامات ووقفات إحتجاجية ومسيرات سلمية وأصدرت عديد البيانات المساندة كما زارت وفود من هياكل الرابطة ومن المجلس الوطني عديد الإعتصامات التي نظمها العاطلون عن العمل سواء المفروزون أمنيا أو المنتفعون بالعفو العام أو غيرهم من الفئات المهمشة وحضر أعضاء الهيئة المديرة في الندوات الصحفية وعبروا عن تضامن الرابطة مع تلك الفئات.

كما تولت هيئات الفروع تنظيم ندوات وملتقيات وزيارات تضامنية إلى كل المشاركين في الحراك الإجتماعي بالجهات. وإذ وقفت الرابطة دوما إلى جانب المطالب المشروعة والتحركات الإجتماعية السلمية فإنها كانت عبر مواقفها وبياناتها ترفض العنف مهما كان مصدره ومهما كانت دوافعه كما ترفض إحتلال مقرات العمل وقد تعرضت الرابطة إلى إحتلال مقراتها من قبل بعض العاطلين عن العمل الذين رفضوا الخروج بالتي هي أحسن وتم عرض الموضوع على المجالس الوطنية التي أوصت بإستعمال وسائل الإقناع إلا أنه أتضح أن تلك الوسائل غير مجدية.

هذا وتولت الرابطة خلال الفيضانات التي حدثت ببلادنا وخلال موجة الثلج والبرد التي اجتاحت شمال غربي البلاد تنظيم زيارات ميدانية وإرسال قوافل مساعدة تبرعت بها بعض المؤسسات وبعض رجال الأعمال ومواطنون ووزعت تلك المساعدات في كنف الشفافية.

كما إهتمت الرابطة بمسألة المفقودين وعقد أعضاء الهيئة المديرة عديد اللقاءات مع وزير الشؤون الخارجية وكاتب الدولة للهجرة ووزير الشؤون الإجتماعية كما نظمت الرابطة لقاءات حول مسألة المفقودين وضرورة الكشف عن مآلهم ولا يكاد يخلو مقر الرابطة يوميا من أهالي المفقودين الذين نظموا إضرابا عن الطعام بمقر الرابطة دام يومين.

أما بالنسبة لمسألة الهجرة فقد نسقت الرابطة أعمالها مع الإتحاد العام التونسي للشغل والمنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية وحضرت بعدة لقاءات مع مسؤولي الإتحاد الأوروبي حيث تمت مناقشة قوانين الهجرة وضرورة تعديلها حماية لكرامة المهجرين واللاجئين.

كما ساهمت الرابطة عبر فروع الجنوب في الوقوف إلى جانب اللاحئين الذين توافدوا إلى بلادنا إبان الثورة من القطر اليبي الشقيق هروبا من الحرب المدمرة إلى بلادنا وتضامنوا معهم ماديا ومعنويا.

*ب) في الحقوق البيئة والثقافية*

نددت الرابطة بالإعتداءات المتكررة على البيئة ووقفت إلى جانب الأهالي في قرقنة وفي صفاقس وقابس وجربة وباجة وجندوبة وساندت مطالبهم المشروعة وتحركاتهم السلمية المنددة بالتلوث وبالوضع الكارثي للبيئة في عديد مناطق الجمهورية.

كما نددت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بالإعتداءات التي طالت دور الثقافة والمتاحف والمسارح من لدن قوى رجعية ومعادية للحداثة.

*ج) في مناصرة القضايا العادلة*

وقفت الرابطة إلى جانب مختلف القضايا العادلة على النطاق الدولي سواء تعلق الأمر بمسألة اللاجئين أو مسألة الهجرة السرية ومثلت القضية الفلسطينية أبرز إهتمامات الرابطة حيث وقفت منظمتنا دوما إلى جانب الشعب الفلسطيني وساندته في كافة مطالبه المشروعة بدءا بحق العودة والإفراج عن كافة المعتقلين والأسرى بالسجون الفلسطينية وصولا إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

فمنذ تأسيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وقضية الشعب الفلسطيني من أهم اهتماماتها ومساندة شعبها المناضل في طليعة أولوياتها. فتضامن الرابطة مع فلسطين يبقى من مبادئها الراسخة انطلاقا من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها و حقها في الحرية.

و واصلت الرابطة بعد المؤتمر السادس مناصرة الشعب الفلسطيني في نضاله ومقاومته من اجل دحر الاحتلال وزرع المنظمات الاستيطانية الإسرائيلية والصهيونية التي تقوم بأعمال إرهابية ضد الشعب الفلسطيني.

وساندت الرابطة نضال الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامته دولته المستقلة دولة فلسطين. فان تضامن الرابطة مع فلسطين يبقى من مبادئها الراسخة انطلاقا من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها و حقها في الحرية.

وقد شاركت الرابطة مع عديد الجمعيات الوطنية في حملة من اجل المطالبة بانضمام فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة وهياكلها القانونية المختصة وتمثلت في الحملة الوطنية في إمضاء أكثر من 10 آلاف بطاقة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وقد ختمت الحملة بتسليم السيد بان كيمون البطاقات الذي قال "أحيي الشعب الذي يناضل أيضا من اجل الآخرين" وقد ساهمت هذه الحملة المساندة لنضال الشعب الفلسطيني وكافة الأحرار في العالم في إعطاء فلسطين دور مراقب في الأمم المتحدة في 2012/11/29.

كما زار وفد رفيع المستوى يرأسه سماحة الشيخ محمد حسين مفتي القدس والديار الفلسطينية وفي مقدمتهم المناضلة فدوى البرغوثي رئيسة اللجنة الدولية للتضامن من أجل إطلاق سراح السجين المناضل مروان البرغوثي والمناضل احمد سعدات وكافة الأسرى الفلسطينيين وكذلك من اجل ترشيح مروان البرغوثي لجائزة نوبل للسلام على غرار الحملة التي أطلقها المناضل اللاتيني من اجل نوبل للسلام لكل الأسرى الفلسطينيين وقد ساند الرباعي الراعي للحوار الوطني ترشيح المناضل مروان البرغوثي وأعلن عن ذلك رئيس الرابطة.

وفي إطار آخر وبتاريخ أكتوبر 2015 قامت الرابطة بمعية المنظمات والجمعيات الوطنية بإرسال رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كيمون تطالب فيها بإيقاف جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني على اثر التدخل السافر لقوات الاحتلال الإسرائيلية والإنتهاكات الممنهجة لحرمة المقدسات في القدس العربية وخاصة بالمسجد الأقصى.

وفي حملة أخرى عنوانها **"تونس تناصر الشعب الفلسطيني"** نظمها **الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان** بمساهمة الهيئات والجمعيات الوطنية بمقر نقابة الصحفيين في جويلية 2015 تم التأكيد على المطالب التالية :

- حق فلسطين في عضوية كاملة في الأمم المتحدة (الحق في دولة مستقلة وعاصمتها القدس )
- محكمة الجنايات الدولية من اجل وقف جرائم الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني.
- تطبيق القانون الدولي حتى لا يقع الإفلات من العقاب.
- تحسيس الرأي العام الدولي بجرائم إسرائيل تجاه الأطفال والنساء والشيوخ وكل الشعب الفلسطيني.

هناك أكثر من 5 ملايين لاجئ محرومين من حقهم في العودة وشعب يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي الغاشم وغير القانوني الذي ينكر حقوق الإنسان الأساسية بما في ذلك حق الشعب في تقرير المصير وفي الحرية وهو مبدأ أساسي للأمم المتحدة.

## V- في الإعلام والإتصال وعلاقة الهيئة المديرة والفروع

في مجال الاتصال عملت الهيئة المديرة على الإحاطة بكافة جوانبه من اتصال داخلي بين الهيئة المديرة وهيئات الفروع أو بين هياكل الرابطة والمناضلين أو اتصال خارجي بين الرابطة ومختلف الفاعلين من وسائل إعلام ومنظمات مجتمع مدني ليشمل التواصل مع الرأي العام والمواطنين.

ففي ميدان الاتصال الداخلي تعزز العنوان الالكتروني contact@ltdh.tn ببعث مجموعة LTDH Forum على الفايس بوك وقد ساهم هذا الفضاء في تبادل المعلومة والتحاور حول قضايا حقوقية و وطنية بين أعضاء الهيئة المديرة وأعضاء هيئات الفروع المشتركين في المجموعة.

وفي نطاق الاتصال الخارجي وبعد أن تمت قرصنة الصفحة السابقة يوم 16 فيفري 2014 من طرف خصوم لمنظمتنا عابها توجه الصفحة الحر والحقوقي بادرت الهيئة المديرة بسرعة ببعث صفحة أخرى على الفايس البوك باسم الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان الصفحة الرسمية www.facebook.com/ltdh.tn. وأضحت الصفحة الجديدة العنوان الإعلامي الأساسي للرابطة تنشر فيها أخبارها وبياناتها وأنشطتها سواء على مستوى رئاسة الرابطة أو على مستوى الهيئة المديرة أو على مستوى الفروع وتروج أيضا لقضايا ذات صيغة حقوقية أو أخبار عن الانتهاكات والتجاوزات كما تتلقى الصفحة يوميا عشرات الرسائل من مواطنين تتعلق بتظلمات أو مطالب انخراط أو استفسارات كما أضحت الصفحة قبلة صحفيين يستقون منها أخبار الرابطة ولعل علامة نجاح الصفحة وصولها إلى تحقيق 15 ألف محب في أكثر من عامين بقليل.

وفي نطاق الاتصال الخارجي أيضا عملت الهيئة المديرة على إعادة تنشيط موقع الواب http://www.ltdh.tn/ بعد غياب طويل. وتم تطوير الموقع وجعله خاصة ديناميكيا ثم شرع في أوقات متقطعة في نشر موضوعات على صفحاته تهم نشاط الرابطة وبياناتها لكنه اقتصر بعد أكتوبر 2015 على ما تمده به صفحة الفايس البوك للرابطة من منشورات لذلك تم الإتفاق صلب الهيئة المديرة على إنتداب مختص في الإعلام تولى تهيئة الموقع شكلا ومضمونا وتشرف عليه الآن مختصة قصد تحيينه وتبويب محتوياته.

و مع ذلك فالمؤتمر مدعو إلى التفكير في الآليات والوسائل الكفيلة بتطوير أداء الرابطة الإعلامي.

إن مشكلة الإتصال ألقت بضلالها على العلاقة بين الهيئة المديرة والفروع فرغم أن مشاريع البيانات يتم إرسالها في إبانها إلى أعضاء الهيئة المديرة لإبداء الرأي ثم يتم تبليغ البيانات النهائية إلى مختلف الفروع ورغم المجهودات التي بذلتها الهيئة المديرة في تشريك كافة أعضاء المجلس الوطني في مناقشة مشاريع البيانات الصادرة عن ذلك المجلس ورغم أن مشاريع تنقيح القانون الأساسي والنظام الداخلي تمت مناقشتها في عدة مجالس وطنية ومشاريع لوائح المؤتمر فقد أرسلت إلى كافة الفروع قصد مناقشتها في إجتماعات هيئات الفروع وإبداء الرأي فيها وتعديلها إلا أن المجلس الوطني المنعقد يوم 3 سبتمبر 2016 ونظرا لضيق الوقت قرر إحالتها على المؤتمر على أن تتولى الفروع إثراءها رغم ذلك فإن العلاقة بين الهيئة المديرة والفروع بقيت موسمية لذلك وجب ضبطها وتقنينها صلب النظام الداخلي الذي يلزم في صبغته الحالية الفروع بتقديم تقارير عن أوضاع الحقوق والحريات شهريا إلا أن بعض الفروع لم تلتزم بذلك الواجب.

وفي الختام يجب التأكيد على ضرورة التعمق في درس وتحديد التوجهات المستقبلية للرابطة التي تشكل أرضية مشتركة من المفروض أن تساعد الرابطيين على توحيد رؤيتهم في التعامل مع التحديات التي يواجهها العمل الرابطي وعلى الالتزام بجملة من الضوابط المتفق عليها.

وقد كان المؤتمر السادس صادق على لائحة التوجهات المستقبلية للرابطة تضمنت العديد من الاصلاحات والتوجهات التي كان على الهيئة المديرة تنفيذها بمساعدة المجلس الوطني.ولكن أنجز بعضها مثل إعادة هيكلة الفروع وتشبيب الرابطة وتعزيز مكانة النساء بين منخرطيها وهياكلها المنتخبة. أما البعض الأخر فلم يقع تحقيقه مثل تجديد الانخراطات كل سنة طبق ما أوجبه النظام الداخلي الشيء الذي حرم الرابطة من مداخيل هامة كانت في حاجة إليها، وعدم التمكن من إبرام إتفاقيات لتمويل أنشطتها مع الممولين الذين تتعامل معهم، وفيما يتعلق بإعادة الهيكل لم يقع تكوين الاقسام المركزية التي تسهر على تنظيم نشاط الرابطة المركزي في مجالات تخصصها المختلف، وعدم تركيز نيابات وتنسيقيات محلية بين منخرطيها، وعدم تركيز تنسيقيات جهوية بين الفروع. كما أن بعض الانخرطات الجديدة وزعت عشوائيا بدون تحقق من كون المتحصلين عليها موافقين على ميثاق الرابطة وثوابتها ودون القيام بالندوات التكوينية اللازمة للمنخرطين الجدد.

وكذلك لم تنجح الرابطة في عملية تشبيك منظمات وجمعيات حقوق الإنسان متنوعة الاختصاصات والتي برزت للوجود بعد الثورة خصوصا تلك التي تكونت من الشباب....

وتوصي الهيئة المديرة المؤتمر السابع بنقاش هذه المسائل الحيوية للتقدم بالرابطة وبفاعليتها ونجاعتها. كما توصي في إطار إستمرارية هياكل الرابطة الهيئة التي ستنبثق عن هذا المؤتمر توزيع المسؤوليات فيما بينها طبق ما تتطلبه التوجهات المستقبلية للرابطة وما هو مضمن في مشروع التنقيحات المدخلة على النظام الداخلي والمعروضة على هذا المؤتمر. وتوصيها بالدعوة إلى مجلس وطني في آجال قريبة لوضع خريطة طريق وآليات لإنجاز هذه المهام وغيرها التي سيقررها المؤتمر وهي إستحقاقات مستقبلية ومصيرية لتحافظ الرابطة على رصدها النضالي ومكانتها في نسيج الجمعياتي التونسي.

إن بلورة قواعد وفاقية يلتزم بها الرابطيون في تنوعهم واختلاف مشاربهم أمر حيوي لضمان وحدة العمل الرابطي في سبيل تحقيق النجاعة في صيانة حقوق الإنسان قولا وفعلا وفي المحافظة على استقلالية الرابطة وعلى صبغتها الديمقراطية مع تدعيم موقعها ضمن مكونات المجتمع المدني.

إن المرحلة الحالية تقتضي توضيح مفهوم المنخرط في الرابطة وتنقيح ميثاق الرابطة وتحديد (هوية) المسؤول الرابطي ومواصفاته ومن أهمها النضالية والمهنية والتطوع وشبه التفرغ وعدم الجمع بين عديد المسؤوليات التي تشتت المجهودات.

إن الرابطة مكسب وطني يجب المحافظة عليه والحيلولة دون تركيعه أو توظيفه أو إستغلاله من أي جهة كانت.

**الهيئة المديرة للرابطة**
**عن الكاتب العام**
**عبد الرحمان الهذيلي**